

اثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازني

للدينار العراقي خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٥

م.م. حيدر نعمة بخيت

جامعة الكوفة \ كلية الإدارة والاقتصاد

م.م. نصر حمود مزنان

جامعة كربلاء \ كلية الإدارة والاقتصاد

أولاً: المقدمة:

مر العراق خلال المدة المبحوثة بظروف فريدة لم تتعرض لها أية دولة نامية أو حتى متقدمة على مر التاريخ الحديث . فما أن حل شهر أيلول من عام ١٩٨٠ (بداية المدة المبحوثة) حتى اندلعت حرب طويلة امتدت لثمان سنوات أحرقت الأخضر واليابس خرج الاقتصاد العراقي منها مثقلاً بالمشاكل الاقتصادية المختلفة المتمثلة بالمعدلات المرتفعة من التضخم وارتفاع حجم المديونية الخارجية وتدهور سعر صرف الدينار العراقي وغيرها. وما إن حطت الحرب أوزارها حتى دخل العراق في حرب دولية مدمرة طالت مالم يتم تدميره من البنية الأساسية للاقتصاد العراقي ، أعقبها حصار اقتصادي شامل عزل العراق عن العالم اقتصادياً وعلمياً وحضارياً . ومن الطبيعي أن تعمل هذه الظروف التي مرت بالقطر على تفاقم معظم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها أصلاً الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانينيات إذا ما أضفنا إلى تلك الظروف سوء الإدارة المتمثلة بالنظام الحاكم الذي كانت قراراته منصبة على تقوية أركان حكمه الهشة حيث كانت القرارات التي تتخذ هي قرارات سياسية قبل أن تكون اقتصادية وتستهدف مصلحة النظام قبل أن تستهدف مصلحة الاقتصاد العراقي .

ومن بين أهم تلك المشاكل هي مشكلة سعر الصرف للدينار العراقي إزاء العملات الأخرى وبالذات الدولار الأمريكي كونه يمثل العملة الرئيسة في العالم أولاً ولكون السعر الرسمي مثبت بالدولار ثانياً ، حيث تعرض الاقتصاد العراقي إلى ضخ كبير في العملات النقدية ولاسيما في عقد التسعينيات حيث وصلت الكتلة النقدية في الاقتصاد العراقي في عام ١٩٩٥ إلى (٥٤٠٠٠٠) مليون دينار حسب البيانات الرسمية للدولة ، إلا إن هناك بالمقابل آراء غير رسمية قدرت الكتلة النقدية في القطر عام ١٩٩٦ بحوالي (٥)

ترليون دينار ! وقد أدت تلك الكتلة الهائلة إلى تدهور سعر الصرف التوازني للدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي. وتستهدف الدراسة بيان العلاقة بين عرض النقد بالمعنى الضيق **M1** وسعر الصرف من خلال استخدام أسلوب القياس الاقتصادي.

وقد انطلقت الدراسة من الفرضية التالية:

***فرضية البحث:**

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها ان الكتلة النقدية الهائلة في الاقتصاد العراقي لعبت دورا كبيرا في تدهور سعر الصرف التوازني للدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي ، إذ ان هنالك علاقة معاكسة بين عرض النقد وسعر الصرف.

***هيكلية البحث:**

تم بحث موضوع الدراسة من خلال خمسة نقاط فضلا عن مقدمة تضمنت أهمية وهدف البحث إضافة إلى فرضيته وهيكليته ، فقد تم استعراض مفهوم عرض النقد بالمعنى الضيق **M1** من خلال النقطة الأولى . في حين تضمنت النقطة الثانية التطرق إلى مفهوم سعر الصرف وإلى العوامل المؤثرة به . أما النقطة الثالثة فقد كرست لاستعراض تطور عرض النقد في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة مدعومة بجدولين يوضحانه بصورة جلية . في حين تضمنت النقطة التي تليها الجانب القياسي حيث تم الاعتماد على النظام الإحصائي الجاهز **Minitab** لتحليل النتائج وعلى طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية **OLS** في تقدير معالم النموذج . في حين كانت النقطة الأخيرة من الدراسة قد خصصت لإدراج أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تضمنتها الدراسة.

ثانيا: عرض النقد:

يقصد بعرض النقد **money supply** بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة ، أي انه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الأفراد والمؤسسات والمؤسسات المختلفة . وقد اخذ مفهوم عرض النقد حيزا واسعا من الجدل بين الاقتصاديين حول إعطائه مفهوم محدد ومتفق عليه وكذلك حول الآلية المناسبة لاحتسابه . وتجدر الإشارة هنا إلى ان عرض النقد يعد بمثابة دينا

على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية الإصدار إذ أنه التزاما عليها وحقا لحائزيه على التصرف المطلق بالمبالغ التي بحوزتهمⁱⁱ.
ويقسم عرض النقد إلى أنواع عديدة هيⁱⁱⁱ:

١- عرض النقد بالمعنى الضيق (m1) The narrow definition :of money

ويقصد به العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي بالإضافة إلى نقود الودائع أو النقود المصرفية (الودائع الجارية). وهذا يعني أن عرض النقد يمكن التعبير عنه من خلال المعادلة التالية: $M1 = DD + C$ إذ أن:

$M1$ = عرض النقد بالمعنى الضيق

DD = الودائع الجارية Demand Deposits

C = العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي Cash Money

يتضح مما ذكر أعلاه إن هنالك طرفين يحددان عرض النقد $M1$ هما البنك المركزي والمصارف التجارية^{iv}.

٢- عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) Broader measure of : money

وهو مفهوم لعرض النقد أوسع من المفهوم السابق $M1$ إذ يضم الودائع غير الجارية إلى جانب الودائع الجارية والعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي ، أي أنه يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق $M1$ مضافا إليه الودائع غير الجارية (أشباه النقود) كالودائع الادخارية .

ويمكن التعبير عن المعنى الواسع لعرض النقد من خلال المعادلة التالية^v:

$$M2 = M1 + TD \quad \text{حيث إن:}$$

$M2$: عرض النقد بالمعنى الواسع

TD : الودائع الزمنية Time Deposits

٣- عرض النقد بالمعنى الأوسع M3 :

اتخذت بعض الدول المتقدمة معنى أشمل لعرض النقد ، وذلك بسبب التطور الكبير الذي شهدته تلك البلدان في المجال النقدي والمالي وتطور الأسواق المالية لديها وظهور مؤسسات مالية وسيطة وابتكارها لأنواع جديدة ومتنوعة من المشتقات المالية . إذ ان هناك بعض الأنواع من الودائع الأخرى التي تكون ذات آجال طويلة تمت إضافتها ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الأوسع M3 وتم استبعادها في الوقت ذاته من مكونات عرض النقد بالمعنى الواسع M2 ، وهذه الودائع تكون مودعة لدى المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية (مثل مصارف الادخار والإقراض) والتي تزيد آجالها عن سنتين . فعلى سبيل المثال جرى تصنيف الودائع الطويلة الأجل واتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية لأجل والصادرة عن مصارف الإقراض والادخار في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الأوسع M3 ، بالمقابل فان معظم الدول المتقدمة الأخرى تدرج هذه الودائع ضمن

مكونات عرض النقد بالمعنى الواسع M2 .

٤- السيولة العامة للاقتصاد:

ويقصد بها عرض النقد بالمعنى الأوسع M3 مضافا إليه الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والبنوك العقارية والودائع الحكومية وسندات الادخار والأوراق التجارية^{vi} .

ثالثا: سعر الصرف Exchange rate :

يعرف سعر الصرف بأنه عبارة عن نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية^{vii} . أو هو عبارة عن ثمن العملة المحلية معبرا عنه بالنقد الأجنبي . أو هو سعر النقد المحلي للنقد الأجنبي^{viii} .

وسعر الصرف الحر أو المعموم وفق نظرية الأثمان في النظرية الاقتصادية يتحدد على ضوء تقاطع منحنى عرض العملة مع منحنى الطلب عليها حاله كحال أي سلعة أخرى . ويتأثر سعر الصرف بعدة عوامل تقسم بصورة عامة إلى قسمين هما^{ix} :

عرض النقد: كان الكلاسيك يرون ومن خلال النظرية الكمية للنقود بان هنالك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار^x ، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه . وقد أكدت المدرسة النقدية بزعامة ملتون فريدمان على أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار إلا انه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيك.

٢-أسعار الفائدة: إن حركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثاً عن الفائدة فالبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول فإن ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها .

٣-معدلات التضخم: يعد التضخم **inflation** من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف^{xi}.

٤- ميزان المدفوعات: يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي . ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز ، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد ، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات^{xii}.

٥-الموازنة العامة: تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف ، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى رفع سعر الصرف العملة المحلية. وهناك عوامل أخرى لا تقل أهمية في تأثيرها عن العوامل الاقتصادية في التأثير على سعر الصرف ويمكن إجمالها بالآتي^{xiii}:

١-الاضطرابات والحروب: تلعب الاضطرابات السياسية والحروب المختلفة دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة^{xiv} . حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولا سيما القطاع الصناعي

وقطاع التجارة الخارجية وبالتالي فإن وضع اقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيًا وتفقد الثقة بعملة البلد جراء ارتفاع معدلات التضخم.

٢- الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها ، إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر ، وإن سرعة تأثير سعر الصرف بتلك الإشاعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعًا لاستجابات المتعاملين فيه^{xv}.

٣- خبرة المتعاملين في أسواق المال وقوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة^{xvi}.

رابعًا: تطور عرض النقد في العراق:

لقد تطور عرض النقد في العراق بالمعنى الضيق M1 بصورة كبيرة خلال المدة المبحوثة ، فبعد أن كان في بداية المدة عام ١٩٨٠ (٢٦٥٠,٢) مليون دينار حسب الإحصاءات الرسمية للبنك المركزي العراقي ارتفع في الأعوام التالية بصورة مستمرة جراء اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية وازدياد الإنفاق العسكري بشكل كبير ليصل في نهاية عقد الثمانينيات إلى (١١٨٦٨,٢) مليون دينار وكما مبين في الجدول (١) . أما في عقد التسعينيات وبسبب فرض الحصار الاقتصادي على القطر نتيجة قيام النظام السابق باجتياح الكويت ارتفع حجم المعروض النقدي بصورة كبيرة إذ نتيجة لتوقف الصادرات النفطية قامت الدولة بتمويل إنفاقها العام من خلال التمويل بالعجز^{xvii} (الإصدار النقدي الجديد) فقد كان المعروض النقدي في بداية العقد (١٥٣٥٩,٣) مليون دينار ارتفع في العام الذي يليه إلى (٢٤٧٦٠,٢) مليون دينار ، واستمر في الارتفاع ليصل في عام ١٩٩٥ إلى (٥٤٠٠٠٠) مليون دينار أي تضاعف أكثر من ٣٥ مرة عن عام ١٩٩٠! والشكل (١) يبين بصورة واضحة التطور الفلكي في المعروض النقدي .

أما سعر الصرف التوازني للدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي فقد كان في عام ١٩٨٠ (٠,٣٦٠) دينار/دولار ارتفع في الأعوام التي تليه بمعدلات معقولة نسبيًا حتى وصل في نهاية عقد الثمانينيات إلى (١,١٧٤) دينار/دولار . إلا أنه في التسعينيات

ونتيجة للأسباب المذكورة أعلاه هبط سعر الصرف الموازي للدينار العراقي بصورة حادة فبعد أن كان في عام ١٩٩٠ (١,٦٢٣) دينار/دولار وصل في عام ١٩٩٥ إلى (١٦٧٤,٥) دينار/دولار وكما مبين في الجدول (٢) .

جدول (١)

تطور عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 والرقم القياسي لعرض النقد خلال المدة (١٩٩٥-١٩٨٠)
١٩٨٠ = ١٠٠

السنة	عرض النقد (مليون دينار)	الرقم القياسي لعرض النقد	السنة	عرض النقد (مليون دينار)	الرقم القياسي لعرض النقد
١٩٨٠	٢٦٥٠,٢	١٠٠	١٩٨٨	٩٨٤٨	٣٧٢
١٩٨١	٣٦٤٥,٥	١٣٨	١٩٨٩	١١٨٦٨,٢	٤٤٨
١٩٨٢	٤٩٨٠,٧	١٨٨	١٩٩٠	١٥٣٥٩,٣	٥٨٠
١٩٨٣	٥٥٢٧,٤	٢٠٩	١٩٩١	٢٤٧٦٠,٢	٩٣٤
١٩٨٤	٥٤٩٩,٩	٢٠٨	١٩٩٢	٤٢٧٦٠,٢	١٦١٣
١٩٨٥	٥٧٧٧	٢١٨	١٩٩٣	٧٢٥٥٣,١	٢٧٣٨
١٩٨٦	٦٧٣٦,٦	٢٥٤	١٩٩٤	٢٣٥٠٠٠	٨٨٦٧
١٩٨٧	٨٣١٦,٧	٣١٤	١٩٩٥	٥٤٠٠٠٠	٢٤٥٢٦,٤

المصدر: هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية

جدول (٢)

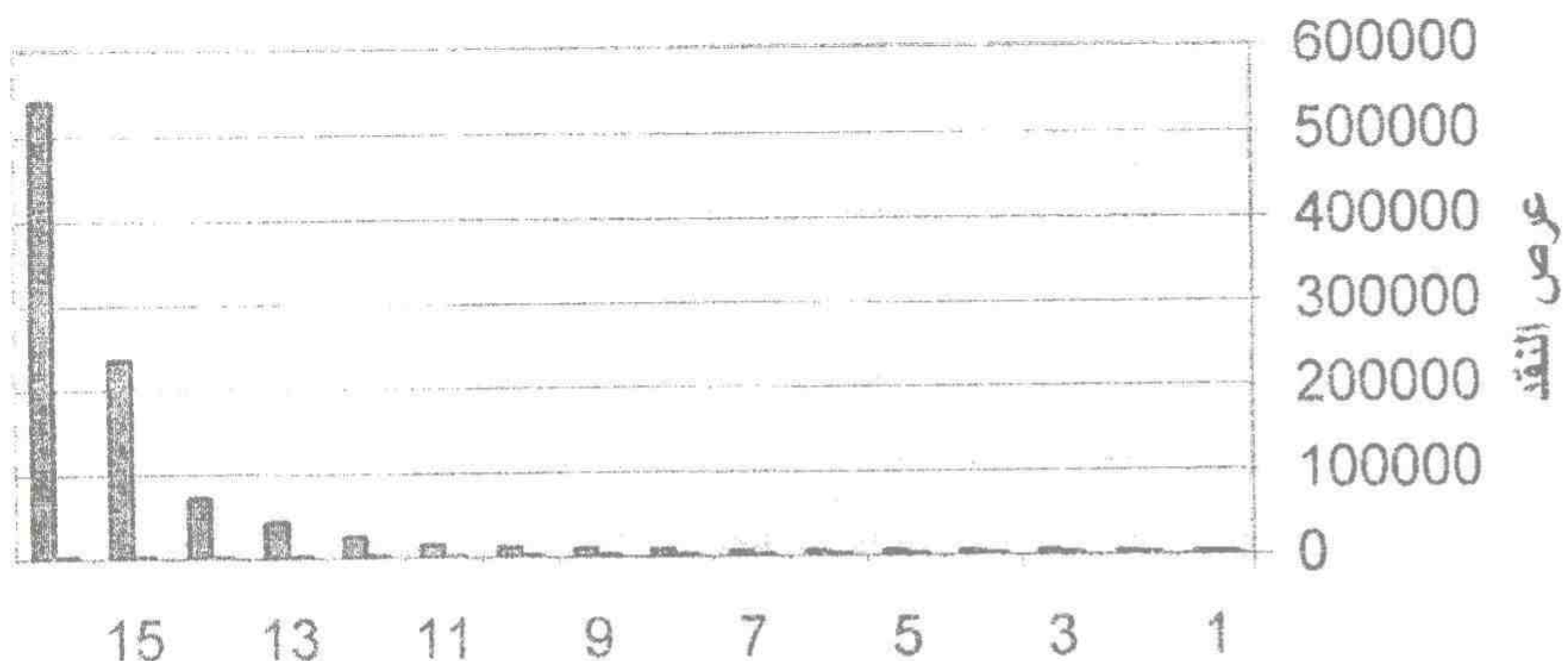
سعر الصرف الرسمي والتوازي للدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي للمدة (١٩٩٥-١٩٨٠) دينار/دولار

السنة	سعر الصرف الرسمي	السنة	سعر الصرف التوازي	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف التوازي
١٩٨٠	٠,٢٩٥	١٩٨٨	٠,٣٦٠	٠,٣١١	١,١٧٤
١٩٨١	٠,٢٩٥	١٩٨٩	٠,٤٧٥	٠,٣١١	١,١٧٤
١٩٨٢	٠,٢٩٨	١٩٩٠	٠,٤٨٠	٠,٣١١	١,٦٢٣
١٩٨٣	٠,٣١١	١٩٩١	٠,٥٠١	٠,٣١١	١٠,٢٤٣
١٩٨٤	٠,٣١١	١٩٩٢	٠,٥٠١	٠,٣١١	٢١,٢٣٢
١٩٨٥	٠,٣١١	١٩٩٣	١,١٧٦	٠,٣١١	٧٤,٤٢٢
١٩٨٦	٠,٣١١	١٩٩٤	١,١٧٤	٠,٣١١	٤٥٤,٠١١
١٩٨٧	٠,٣١١	١٩٩٥	١,١٧٤	٠,٣١١	١٦٧٤,٥

المصدر: حيدر نعمة بخيت ، اثر السياسة السعرية الزراعية على إنتاج محصول الرز في العراق خلال المدة ١٩٧٠-١٩٩٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠١ ، ص ١١١ .

شكل (١)

تطور عرض النقد M1 خلال المدة 1980-1995



المصدر: تم عمل الشكل استنادا إلى بيانات الجدول (١)

خامسا: الجانب القياسي:

سيتم الاعتماد على النظام الإحصائي الجاهز **Minitab** وعلى طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية **OLS** في تقدير معالم النموذج . وقد تم عمل أربعة أشكال من الدوال (الخطية ، اللوغاريتمية ، النصف لوغاريتمية ، النصف لوغاريتمية المعكوسة) وقد تمت المفاضلة بينها على ضوء فرضية البحث ومدى اجتيازها للاختبارات الإحصائية والقياسية ، وتم اختيار النموذج الخطي التالي وذلك لإعطائه أفضل النتائج.

$$\text{Exchange Price} = - 45.9 + 0.00299 \text{ Supply Money} - 2.3$$

$$r^2 = 97.1 \quad F = 499.17 \quad D.W = 1.49$$

من خلال النموذج المقدر نلاحظ العلاقة الايجابية بين متغير عرض النقد (المتغير المستقل) وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية خلال المدة المبحوثة ١٩٨٠-١٩٩٥ . اذ ان لعرض النقد بالمعنى الضيق $M1$ وكما مبين في النموذج المقدر دور واضح في التأثير على السعر التوازني للدينار العراقي ، فكلما يزداد المعروض النقدي يؤدي بالمقابل إلى زيادة عدد الدنانير الواجب دفعها للحصول على دولار واحد .

أما نتائج التحليل الإحصائي والقياسي للنموذج المقدر فقد كانت كالآتي:

١-2-r : بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (٠,٩٧١) والتي تعني ان المتغير المستقل

عرض النقد $M1$ يؤثر على المتغير التابع (سعر الصرف Exchange

Price) بمقدار ٩٧% والباقي والبالغ ٣% يعود الى متغيرات وعوامل أخرى لم

يتضمنها النموذج ، او يمكن إدراجها ضمن المتغير العشوائي random

variable .

٢- اختبار T : ان القيمة الجدولية لإحصائية T عند مستوى معنوية ٠,٠١ ودرجة

حرية ١٤ هي (٣,٧٣) ، وعند مقارنة القيمة المحتسبة مع القيمة الجدولية نلاحظ

معنوية القيمة المحتسبة مما يدل على جودة المعادلة المقدرة وقدرة عرض النقد على

تفسير التغير الحاصل في سعر الصرف.

٣- اختبار F : بلغت قيمة F المحتسبة (٤٩٩,١٧) وعند مقارنتها مع القيمة الجدولية

والبالغة

$[F(0.01, 2, 14) = 10.8]$ نلاحظ ان القيمة المحتسبة اكبر من القيمة

الجدولية ، وهذا يدل على معنوية النموذج المقدر ككل ، وعلى جوهرية معامل التحديد.

٤- اختبار داربن واتسن $D.W$: بلغت قيمة داربن واتسن (١,٤٩) وهي أعلى من

كلا الحدين الأدنى والأعلى لقيم (du, dL) والبالغة (١,٣٦ ، ١,٠٨) على التوالي

وعند مستوى معنوية ٥% ، واقل من (4 - du) والبالغة (٢,٦٤) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر.

٥- اما بخصوص مشكلة عدم ثبات تجانس التباين فلا توجد ضرورة للكشف عن وجودها او عدم وجودها ، وذلك لان نماذج بيانات السلاسل الزمنية لا تحتوي على اختلاف انتشار البواقي^{xviii}.

خامسا: الاستنتاجات والتوصيات:

١- أظهرت الدراسة قوة تأثير عرض النقد M1 على سعر الصرف الموازي للدينار العراقي إزاء الدولار الأمريكي خلال المدة المبحوثة.

٢- تدهور قيمة الدينار العراقي بصورة كبيرة خلال مدة الدراسة ولاسيما خلال عقد التسعينيات نتيجة فرض الحصار الاقتصادي جراء اجتياح النظام السابق لدولة الكويت.

٣- ابتعاد سعر الصرف التوازني عن سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي ولا سيما في العقد المذكور.

٤- كثرة أوجه الإنفاق الحكومي غير الضروري الذي كان يوجه لدعم النظام الحاكم مما شكل ضغوطا كبيرة على السلطات النقدية التي اضطرت إلى الإكثار من الإصدار النقدي الجديد، مما زاد من الانخفاض في قيمة الدينار العراقي .

٥- المبالغة في السعر الرسمي للدينار العراقي اذ انه بعيد كل البعد عن قيمته الحقيقية مما يعني تعطيل نظرية الأثمان وتشوهه في تخصيص الموارد على أوجه استخداماتها المختلفة.

٦- على السلطات النقدية الحالية الاستفادة من التجربة السابقة بغية الحد من الأخطاء التي وقعت بها السلطات السابقة.

٧- يجب جعل سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي قريب من السعر التوازني وعدم المبالغة في قيمته الحقيقية.

٨- يجب على السلطات النقدية ان تأخذ بنظر الاعتبار الوضع الراهن للاقتصاد العراقي والعرض والطلب الحقيقيين على الدينار عند تحديد قيمة إزاء العملات الأخرى.

سادسا: الهوامش:

- * او كما يسمى بالكتلة النقدية
- i د. عوض فاضل اسماعيل الدليمي ، النقود والبنوك ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ١٠٦ .
- ii د. عبد المنعم السيد علي ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ، الطبعة الثانية ، مطبعة العائلي ، بغداد ، ١٩٧١ ، صص ٩٤-٩٥ .
- iii د. عوض اسماعيل الدليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٧-١١٨ .
- iv د. محمد صالح القرشي ، د. ناظم محمد الشمري ، مبادئ علم الاقتصاد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ ، ص ٣٧١ .
- v Michael B Charles , Macroeconomics , second edition , Oxford university press Inc , New York , 1998.
- vi د. عوض فاضل الدليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٨ .
- vii كريم مهدي الحسناوي ، المدخل الى الاقتصاد الدولي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٨٧ ،
- viii د. سامي خليل ، النقود والبنوك ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص ٧٥٤ .
- ix عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف: العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية (مع إشارة خاصة للعراق) أطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٥ .
- x د. صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ص ١٣٤-١٣٨ .
- xi د. عبد المنعم السيد علي ، د. عبد الرحمن حبيب ، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٧ .
- xii د. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة . العدد ١١٨ ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص
- xiii عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف: العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية (مع إشارة خاصة للعراق) ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٩-٥٠ .
- xiv د. فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٢٢ .
- xv رشاد العصار ، عليان الشريف ، المالية الدولية ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٦ .
- xvi المصدر السابق نفسه ، ص ٤٧ .
- xvii U.N , The Middlest and north Africa , 43 rd Edition , England , 1997 , pp500 and following .
- * ان سعر الصرف الحقيقي للدينار ازاء الدولار وصل الى اضعاف ذلك ، ولكن هذا كما مثبت في البيانات الرسمية الصادرة عن السلطات النقدية العراقية)
- xviii Pindyck . R S , and Daniel . R , Econometric models and Economics forecast , Mc , Graw hill company , USA , 1976 .

سابعا: المصادر العربية والأجنبية:

- ١- هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية .
- ٢- حيدر نعمة بخيت ، اثر السياسة السعرية الزراعية على إنتاج محصول الرز في العراق خلال المدة ١٩٧٠-١٩٩٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠١ .
- ٣- رشاد العصار ، عليان الشريف ، المالية الدولية ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ .
- ٤- د. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١١٨ ، الكويت ، ١٩٨٧ . د. فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ٥- د. سامي خليل ، النقود والبنوك ، الكويت ، ١٩٨٩ .
- ٦- د. صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٣ .
- ٧- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف: العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية (مع إشارة خاصة للعراق) أطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٢ .
- ٨- د. عبد المنعم السيد علي ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ، الطبعة الثانية ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧١ .
- ٩- د. عبد المنعم السيد علي ، د. عبد الرحمن حبيب ، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- ١٠- د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، النقود والبنوك ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .
- ١١- كريم مهدي الحسنائي ، المدخل إلى الاقتصاد الدولي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٨٧ .
- ١٢- د. محمد صالح القرشي ، د. ناظم محمد الشمري ، مبادئ علم الاقتصاد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ .
- 14- Michael B Charles , Macroeconomics , second edition , Oxford university press Inc , New York , 1998.
- U.N , The Middlest and north Africa , 43 rd Edition , 15- England , 1997 .
- 16- Pindyck . R S , and Daniel . R , Econometric models and Economics forecast , Mc , Graw hill company , USA , 1976 .